http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1558) السنة السادسة - الاربعاء (15) تموز 2009

أمريكا تبحث عن وسائل للتأثير في العراق

ترجمة: عمار كاظم محمد

وراء الجدران العالية للسفارة الأمريكية في بغداد يبحث الدبلوماسيون الأمريكيون عن صيغة جديدة للتأثير على الوضع السياسي في العراق، فالجنود الأمريكيون الآن في قواعد كبيرة خارج المدن، والتدخل الأمريكي في الحياة اليومية العراقية قد اختفى، والقرارات الكبيرة والصغيرة التي كان يتخذها القادة الأمريكان تصنع الآن بشكل كبير من قبل العراقيين، والجنود الأمريكان لم يبق لديهم ذلك الاتصال المباشر بشيوخ العشائر، ورؤساء البلديات والمتمردين،وأصحاب الدكاكين وهو التغيير الذي رحب به معظم العراقيين.

وعلى الرغم من أن الرئيس أوباما كان قد بين بشكل واضح أن أولويته الإستراتيجية في الحرب في المرحلة القادمة ستكون أفغانستان، لكن زيارة نائب الرئيس جوزيف بايدن إلى بغداد الأسبوع الماضي جاءت لتأكيد أن الولايات المتحدة مازالت تهتم بالعراق .

يقول الكثير من العراقيين أنه منذ وصول إدارة الرئيس أوباما إلى السلطة فان السياسة الأمريكية تبدو بعيدة وغير مركزة وهناك عشرات من صناع السياسة العراقيين يحسون أن العراق قد أزيح عن محور السياسة الأمريكية بسبب المخاوف المتعلقة بأفغانستان وباكستان، وأن الإدارة الأمريكية لم تقدم المزيد من الأفكار بعد الاتفاقية الأمنية لخروج القوات.

وما زاد القلق هو الإحساس بالانجراف كما طال أمد بقاء العراق بدون سفير بين فترة مغادرة السفير السابق رايان كروكر و مجيء خلفه كريستوفر .آر. هيل، لكن زيارة بايدن قد شجعت النخب السياسية العراقية وطمأنتهم بأن الوضع في العراق لن يهمل لكن يبقى التساؤل حول مدى تأثير بايدن عبر تلك الزيارة .

في الحقيقة أن المشاكل الكثيرة التي يتأمل حلها،هي التي أعاقت عمل السفراء الثلاثة السابقين وإدارة الرئيس السابق جورج بوش وهي قضية المصالحة الوطنية بين مختلف الأطراف وكذلك قانون النفط الذي يتأمل أن يزيد من الدخل العراقي، و قرارات الحدود بين المناطق المتنازع عليها بين الأطراف السياسية . يقول برهم صالح نائب رئيس الوزراء: "تلك، في الحقيقة، هي المهمات التي لم تنجز في مجمل التخطيط الكبير للأشياء، فربما يكون العراق في طريق الاستقرار، أو أن القاعدة تعاني من مشكلة تجميع نفسها من جديد أو أننا لا نحتاج لأن يقوم الجنرال راي أودرينو بمهماته كل يوم، كل ذلك قد يكون حقيقيا، لكن المعركة الكبيرة على العراق واستقراره وأمنه،لم يعلن النصر النهائي فيها بعد بسبب التقسيمات الطائفية والعرقية السياسية فهذه قضايا تتعلق بالسلطة والثروات والأرض".

يقول إياد السامرائي رئيس البرلمان العراقي: "لقد رحب العراقيون بالالتزام الأمريكي لكننا نتطلع إلى تفاصيل أكثر وقد قال الأمريكيون أنهم سوف يركزون على دعم المؤسسات وليس الأفراد، حسنا ذلك أمر جيد لكن كيف سيفعلون ذلك؟ وأي المؤسسات سوف يدعمون وكيف؟ بايدن قال أثناء مغادرته أنه حصل على رسالة من المسؤولين العراقيين فحواها أنهم يخشون أن العراق لم يعد يمثل أولوية كبيرة بالنسبة للرئيس أوباما . بايدن قال أنه تفاجأ لسماع ذلك وأنه حاول الحد من تلك المخاوف وقد اقتبس قول أحد المسؤولين العراقيين ولم يذكر اسمه حينما قال له: "يبدو أننا قد تم نقلنا إلى الرف الأسفل لكن بايدن قال أنه أجابه" حسنا، أنت لست كذلك".

بعد أن صار على الأمريكيين أن يتعاملوا مع السياسة العراقية فيجب والحال هذه أن يغيروا لهجتهم، فقد اكتسبوا سمعة قاسية تتمثل في إخبار العراقيين عما يجب أن يفعلوه بدلا عن السؤال عما يريده العراقيون ذلك كان تراث الفترة الأسطورية التي كان فيها الأمريكان مسؤولين كقوة احتلال، أما الآن فالعراق بلاد ذات سيادة في أكثر النواحي وهذه النظرة تولد التنافس.وعلى الرغم من أن الأمريكان ساعدوا أكثر السياسيين العراقيين البارزين بمن فيهم رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي إلا أنهم لا يتوقعون إقرار العراقيين بتلك المساعدة بسبب المخاطر السياسية التي يولدها التقرب من الأمريكان ولأجل كسب مشاعر عامة العراقيين. يقول عبد الكريم عباس الذي يدير محلا في منطقة مختلطة في بغداد "لقد تمت إعاقة الأمريكان عن العمل لأن وجودهم جعل غالبية الناس مرتابين منهم وهو أمر معقد لأن الكثير من الأطراف لا تريد لهم التدخل في شؤوننا وليس هناك ثقة في الأمريكان بسبب اعتقاد الجميع أنهم جلبوا النزاع الطائفي حيث عاشت تلك الطوائف سابقا فيما بينها بسعادة".

هناك أيضا قانون النفط والذي لم تتفق عليه الأطراف السياسية بعد وهو يمثل تقسيم عائداتها التي تمثل نحو ٩٥٪ من الميزانية العامة.يضيف جوست هلترمان المحلل في مجموعة الأزمات الدولية: انك لا تستطيع أن تترك هذا الأمر يجري هكذا وإدارة الرئيس أوباما تتفهم هذا الأمر جيدا.

عن نيويورك تايمز

"بلاك ووتر" متهمة بالقتل ودعارة الأطفال وتهريب السلاح

تواجه شركة خدمات الأمن الأمريكية الخاصة "بلاك ووتر"، اتهامات جديدة بممارسة القتل، ودعارة الأطفال، وتهريب الأسلحة، وتدمير شرائط مصورة تحتوي على أدلة، والتهرب من الضرائب.

ووجه هذه الاتهامات الجديدة عدد من المواطنين المدنيين العراقيين الذين أصيبوا أو فقدوا عائلاتهم تحت نيران عملاء "بلاك ووتر" في ساحة النسور في بغداد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، وذلك في إطار القضية المعروفة باسم "ريكو".

وتضاف هذه الاتهامات إلى القضية المفتوحة ضد "بلاك ووتر" لدى المحكمة الفيدرالية بولاية فيرجينيا، والتي تتضمن اتهام رئيس الشركة السابق إيريك برينس "بتأسيس شركة نفذت سلسلة من العمليات غير القانونية" على مدى فترة طويلة تمتد منذ عام ٢٠٠٣ على الأقل.

وتنص التهمة المطروحة ضد "بلاك ووتر" على أن "الشركة ما زالت موجودة، ومازالت تقوم بعمليات غير قانونية متكررة، وتمثل تهديدا خطيرا للرفاهية الاجتماعية في العالم".

وتضيف أن "بلاك ووتر خلقت ثقافة الخروج على القانون ونشرتها بين العاملين فيها، وشجعتهم على العمل في خدمة مصالح الشركة المالية على حساب أرواح الأبرياء"، وتطالب الشركة بتقديم تعويضات مالية وبفرض العقوبات عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن "بلاك ووتر" قد غيرت اسمها وتعمل الآن تحت اسم "Xe" وأسماء أخرى، كلها تحت إشراف برينس، وهو الذي استقال كرئيس للشركة.

ويذكر أن برينس عمل بالبحرية العسكرية الأمريكية يعتبر واحداً من أكبر المساهمين لمرشحي الحزب الجمهوري، وأعلن لدى استقالته أنه سيركز الآن على العمل في السوق المالية.

وصرحت كاثرين غالاغير من مركز الحقوق الدستورية، العضو في الفريق القانوني الذي رفع القضية على الشركة،أنه "من خلال هذه القضية، يتطلع ضحايا كبرى عمليات فتح النيران علي المواطنين المدنيين في شوارع بغداد -وهو ما لا يشمل كل ضحايا العمليات المرتكبة ضد غيرهم من المواطنين- يتطلعون لأن يتحمل أولئك الذين سببوا أضرارا لا رجعة فيها لهم ولأحبائهم، مسؤولية أفعالهم".

وشرحت في حديثها أن "المدّعين كلهم من العراقيين الذي يعرفون حياة المواطنين اليومية حين فتحت بلاك ووتر نيرانها في تلك الساحة" في بغداد.

وكانت القضية قد رفعت في البداية لدى محكمة كولومبيا في أكتوبر/تشرين الاول ٢٠٠٧، إثر إطلاق عملاء الشركة نيرانهم في الساحة البغدادية. لكن الضحايا سحبوا القضية فيما بعد، وأدخلوا عليها تعديلات جديدة في أوائل الشهر الجاري، وطرحوها على محكمة فيرجينيا الفيدرالية.

وكانت وزارة العدالة الأمريكية قد رفعت بدورها قضية ضد ستة من "مطلقي النيران" التابعين لشركة بلاك ووتر، فاعترف واحد منهم بأنه مذنب، فيما تقرر محاكمة الخمسة الآخرين في بداية العام القادم.

وتمس القضية شركة Xe، وشركات تحت إشراف برينس ومنها:

Blackwater، The Prince Group، Falcon، Greystone Limited، Total Intelligence Solutions، EP Investments، and Raven Development Group.

وكانت بلاك ووتر تعمل في العراق بموجب عقد مع وزارة الخارجية الأمريكية لتولي مهمة حماية موظفيها في العراق.وفي ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٨، حذر المفتش العام التابع للخارجية الأمريكية أن شركة بلاك ووتر قد لا تحصل علي تصريح من الحكومة العراقية لها للعمل، اعتبارا من العام التالي، ما أجبر الإدارة الأمريكية الجديدة على النظر في تسويات أمنية جديدة.

وبالفعل فقد رفضت الحكومة العراقية الترخيص لشركة بلاك ووتر بالعمل في أراضيها، وبالتالي تعاقدت وزارة الخارجية الأمريكية مع شركة خدمات أمنية أخرى.

لكنه على الرغم من عدم تجديد التعاقد معها في العراق، ما زالت شركة بلاك ووتر تحظى بعقود حكومية سخية في أفغانستان وغيرها من دول العالم.

عن آي بي أس

عراقي يغتنم الفرصة للإثراء من الحرب

ترجمة: علاء خالد غزالة

أضحت الحياة بعد الغزو الأميركي للعراق، بالنسبة الى الكثير من العراقيين، روايات عن الخسائر: خسارة الأحبة، خسارة الأملاك، خسارة الكرامة، وخسارة الأمن، لكن حال آراز محسن مختلف عن هذا.

فقد كان هذا الخباز بالكاد يتدبر امره حينما دخلت الدبابات الأميركية مدينة بغداد، غير انه انفق مؤخرا مبلغ خمسين الف دولار في ليلة خمرية واحدة بنادي الصيد الحصري. وحينما زاره الضيوف في بيته الثاني، ببغداد، تفاخر أمامهم بزوج من الطوواويس استورده من دبي، ليلتحق بمجموعته من الطيور الغريبة، حتى انه يهدي بعضها الى الأصدقاء بين الحين والآخر.

يقول بتفاخر: "لدي أربع سيارات، لقد كلفتني سيارة اللاند كروزر مبلغ ثمانين الف دولار".

وكانت السيارة متوقفة في شارع لا يزال يحمل آثاراً من الحرب الطائفية التي عصفت بحي المنصور السكني الذي يقطنه، والذي تحده الجدران الكونكريتية. حينما يتحدث تلمح ساعته الذهبية التي تبلغ قيمتها الفي دولار غير انها ليست أغلى ساعة يملكها، فهو يحتفظ بالساعة الثمينة، التي تقدر قيمتها بعشرين الف دولار، ليرتديها في الحفلات الكبيرة فقط.

يقول محسن انه لم يكن ممكنا ان يحدث له ما حدث الا في اميركا او في احتلال أميركي، لكل حرب سمومها، فبينما كُتب الكثير عن المؤسسات الدولية التي تضاعفت أرباحها مع اشتداد المعارك، فان هناك المئات، وربما الآلاف، من الأشخاص مثل محسن.

لا احد يتهمه بانه خرق القانون، لكنه حينما يصف كيفية نشوء شركته، واسمها (شركة المستقبل)، يمكنك رؤية كيف تنصب أموال هائلة من دافعي الضرائب الأميركيين، ومن موازنات الدول الأخرى، في العراق، فلا يظهر لها الا اثر قليل.

فقد حصل محسن من مقاولات بسيطة جدا، مثل نقل الحصى الى المعسكرات الاميركية، على مبالغ تقدر بعشرات الآلاف من الدولارات.

لا تزال البنية التحتية في البلاد بوضع كارثي، ومع استقرار الوضع الأمني نسبيا، صارت أحاديث القادة السياسيين العراقيين العلنية تدور حول شرور الفساد.

وكان وزير التجارة قد أقيل ومن ثم اعتقل، في شهر آيار، بتهمة استغلال المنصب للإثراء على حساب المال العام. كما قد يتم استدعاء ستة وزراء على الأقل للمثول أمام البرلمان والإجابة عن أسئلة حول تصرفاتهم الشخصية، وصرح رئيس الوزراء نوري المالكي ان ما لا يقل عن الف مسؤول قد يواجهون تهما بالفساد.

غير ان مسؤولين آخرين يشيرون الى دائرة المالكي الداخلية على انها جزء من المشكلة.

وخلص مسح للرأي العام اجرته جامعة بغداد وشمل ٥٠٠ مواطن الى ان ٤٥٢ منهم يعتقدون بأن الفساد ينخر كلاً من مكتبي الجوازات وهويات الاحوال المدنية اللذين تديرهما وزارة الداخلية.

وفي مثل هذه البيئة، لا يجد السيد محسن نفسه مضطرا لتقديم اية اعتذارات لاستغلاله الظروف للحصول على اكبر مكاسب، وهو ما يجسد قول الاب السياسي لنيويورك في القرن التاسع عشر، جورج واشنطن بلانكتس: "لقد رأيت الفرص المتاحة أمامي، واغتنمتها."

وكان محسن قد أمضى ثلاث سنوات من الحرب مختبئا في منطقة كردستان، لكنه قرر في عام ٢٠٠٦ المجازفة بالعمل مع جيش الولايات المتحدة كرجل اعمال ناشئ.

يقول: "لقد وجدت ان كل من عمل مع الأميركيين قد حصل على مال وفير".

وعلى الرغم من ان محسن هو كردي الأصل، الا انه نشأ وتربى في بغداد وعرف اناسا من جميع الطوائف المتصارعة.

وتم في آخر المطاف إسكانه في قاعدة أميركية خارج بغداد وبدأ في مساعدة الأميركيين في ملاحقة المتطرفين، على حد قوله. ويضيف: "كان رجالي يأتون الي ويخبروني من كان صالحا ومن كان طالحا. لقد عرفوا كل شخص".

ويفتخر محسن انه يحتفظ بالوثائق التي تثبت انه عمل مع الأميركيين، لكن من المستحيل التحقق من الدفعات النقدية التي يدعي انه تسلمها منهم.

ويقول انه حينما تثبت الأميركيون من صحة المعلومات التي كان يقدمها، او على الاقل من قيمتها الحركية، تنامت ثقة الأميركيين به.

وبعد عامين من عمله كمترجم، أدرك ان فرصه تتضاعف مع علاقاته، وكانت لمحسن علاقات متينة مع رجال من مدينة الرمادي، التي كانت قاعدة حصينة للتمرد آنذاك، والذين عرفوا كيفية اختراق المتطرفين، ومن ثم أضحى هؤلاء الرجال، الذين استطاعوا العمل في مناطق لم يكن بإمكان أي مقاول غربي المرور خلالها، أضحوا شركاءه في العمل.

وبعد ان انهى عمله كمترجم، فانه عاد الى الأميركيين، عالما بانهم سوف يقدمون له عملا، وحصل على عقد مقاولة بقيمة ثمانين الف دولار لتجهيز الحصي الى قاعدة الأسد الأميركية.

يقول: "لقد حققنا أرباحا تبلغ أربعين الف دولار." وكانت حصته منها خمسة عشر الف دولار

وحينما ادرك مقدار الأرباح التي يمكن ان يحصل عليها من العقود مع الأميركيين، فقد شكل شركته الخاصة، وجلب اليها أصدقاءه من الرمادي.

جلس مجموعة من شركائه في بيته بالمنصور، والذي يمكن ان توصف زخرفته بكل كرم على انه على طراز بيت الأخوة، مجتمعين حول مائدة المشروبات الغازية والحلويات، مصغين السمع لما يقال، لم يتحدث الرجال اللغة الانكليزية، ولكنهم أوضحوا انهم لم يكونوا ليتكلموا كثيرا حتى لو تحدثوها. ولم يسمح محسن باستخدام أي اسم آخر سوى اسمه.

وبعد ان عمل في مقاولة بناء مدرسة، وهو عقد تبلغ قيمته خمسة وسبعين الف دولار يدعي انه حصل منه على ربح مقداره عشرون الف دولار، قرر ان يرفع من خط المغامرة.

يقول، وهو يطعم إحدى ببغاءاته: "انا أحب المغامرة".

فقد أراد الأميركيون ان يحيلوا مقاولة لبناء مركز للشرطة في ابو غريب وهي منطقة محرمة على أي مقاول غربي، وقد خصصوا مبلغ سبعمائة الف دولار لبناء مركز الشرطة الذي أطلقوا عليه اسم (النصر والسلام.)

يقول محسن: "لقد عقدنا اتفاقا مع قائد محلي لتنظيم القاعدة في العراق. وقد وافقوا على عدم تدمير هذا المركز مقابل حصة من الأرباح".

غير انه يقول انه قام، بعد انجاز العمل، بإعطاء اسم قائد القاعدة الى الأميركيين، ومن ثم اعتقل هذا الرجل. وهكذا احتفظ بكامل الربح الناجم عن المقاولة والبالغ ثلاثمائة وخمسين الف دولار.

لا يعلم محسن ما حلّ بقائد القاعدة، لكنه يقص الحادثة على انها صفقة جيدة، بالنسبة للعراق وبالنسبة له شخصيا. وفي الوقت الذي يتباهى بانه غير خائف من المشي في شوارع بغداد، فان حاشيته، بضمنهم شركاؤه في العمل ذوو الأجسام القوية، يمضون برفقته في معظم الأحيان.

وبدأت الأموال المتدفقة من الأميركيين بالتزايد. وقد درت عليه مقاولة نقل النفايات من قاعدة خارج الفلوجة مبلغ مليون دولار، حسب ما يقول. فقد تبين ان ما اعتبره الأميركيون (نفايات)، وهي مولدات وقابلوات ومكيفات هواء وأثاث، كانت في الحقيقة قابلة للاستعمال ويمكن إعادة بيعها.

يقول: "إعطانا الأميركيون مقاولة لتجهيز الحجر الى مدينة تقع بالقرب من الحدود السورية." بلغت قيمة المقاولة مليون دولار ونصف المليون، حيث كان الربح الصافي، حسب قول محسن، مليون دولار.

ولكن مع استعداد الأميركيين للرحيل، فانه غير واثق بشأن مصير (شركة المستقبل). يقول انه سيغادر بغداد على الأرجح ويعود الى موطنه الغني في كردستان.

وقد ثبت له ان العمل مع الحكومة العراقية صعب. فقد نفذ مقاولة واحدة لصالح الحكومة وهو بانتظار تسلم مستحقاته النقدية. يقول: "انهم فاسدون جدا".

عن نيويورك تايمز

أين قتل وعذب العراقيون على أيدي جنودنا؟

ترجمة: انتخاب عبد محمد

لقد مرت خمس سنوات بعد تبليغ توني بلير بتدمير الأدلة على وجود الانتهاكات، ولقد وافقت الحكومة أخيرا على التحقيق بخصوص الادعاءات حول المذبحة التي طالت ٢٠ مدنياً والتي ارتكبها الجنود البريطانيون بحقهم جاء هذا بعد التحقيقات الكاملة التي ظهرت للعلن بعد التحذيرات التي وجهها الوزراء لتوني بلير بخصوص تدمير الأدلة التي تشير إلى سوء معاملة السجناء منذ خمس سنوات.

لقد قاد الإعلان المروع في المحكمة العليا سحب الحكومة اعتراضها إلى تحقيق قضائي بخصوص المذبحة التي حصلت بعد معركة (داني بوي) التي شاركت فيها القوات البريطانية بالقرب من البصرة في مايو/أيار ٢٠٠٤.

وقال محامو الحكومة الآن أن وزير الدفاع البريطاني قد كتب فيما بعد مسودة رسالة سرية تحت الرقم ١٠ والتي تشير إلى الشكوى التي قدمت من قبل الجمعية الدولية للصليب الأحمر بسبب سوء معاملة المعتقلين من قبل الجيش بعد المعركة.

وقاد اكتشاف وجود الانتهاكات الحكومية إلى سحب دفاعها وإلى تحقيق قضائي بسبب المذبحة المزعومة وسوء معاملة العراقيين، قال محامي العراقيين وعوائل القتلى بان القضية قد صعدت من الادعاءات والتي تعتبر من أكثر القضايا جدية في تاريخ الجيش البريطاني الحديث.علق اللورد سكوت باركر القاضي الأقدم في محكمة التحقيق العليا بمرارة حول سلوك الحكومة حيال القضية.

"إن إجراءات المحكمة مؤخرا كانت مضيعة للوقت ومدعاة لإنفاق واسع.. واظهر القاضي صراحة اهتمامه حول مصداقية نظام حصانة المال العام التي يسمح للحكومة بمنع الكشف عن الأدلة السرية فيها.

لقد تم الكشف عن البريد الالكتروني منذ عام ٢٠٠٤ والذي يحتوي على مسودة الرسالة التي كتبت إلى مكتب رئيس الوزراء والتي تحتوي على تقرير الصليب الأحمر الأسبوع الماضي في قرص مدمج في خزانة الحكومة البريطانية.

وتحتوي الوثيقة على نقاط مقترحة من ضمنها: إن على الوزراء اخذ ادعاءات الانتهاك ومن ضمنها الإصابات التي خلفها الطعن بالحراب والتي أعلنت على الملأ.

قال ادم انكرام وزير الدفاع في الرسالة "انصب اهتمام الجمعية الدولية للصليب الأحمر على التورط في سوء معاملة ٩ من المعتقلين الذين جلبوا إلى مركز الاعتقال المؤقت عقب المصادمة التي حدثت قرب المجر الكبير في ١٤ مايو/أيار، معظم هؤلاء المعتقلين كانوا مصابين وهذه الإصابات حدثت أثناء الاعتقال، طبقا لرأي طبيب الصليب الأحمر فان الجروح التي يحملها المعتقلون في معاصمهم تؤكد حجم القوة المفرطة المستخدمة في الاعتقال .

وأضاف انكرام "إن طبيب الصليب الأحمر أكد تلقي معظم المعتقلين جروحا على جهة واحدة من الوجه والتي تتسبب أثناء طرح المعتقلين أرضا أثناء الاعتقال و طالبت رسميا إثناء الاجتماع ببدء التحقيق طبقا لهذه الادعاءات".

اتهم رابندر سنك شاهد العيان التابع للحكومة الكولونيل ددلي كلز بعدم قوله الحقيقة حول الأدلة.

وأضاف سنك بان الكشف عن الوثائق تم فقط الأسبوع الماضي والتي أظهرت سوء المعاملة التي تلقاها المعتقلون التسعة الذين اعتقلوا من قبل البريطانيين بعد المعركة وتبعا لذلك تم رفع شكوى إلى الصليب الأحمر بخصوص هذا الموضوع.

أكد البعض للوزراء بان قسم تحقيقات الشرطة العسكرية الملكي الخاص قد بدأ التحقيق على ضوء الادعاءات، لكن حتى الآن مازالت المحكمة تقول بان المشتكين لم يرفعوا شكوى إلى الصليب الأحمر لذلك ليس هنالك حاجة إلى التحقيق.

فل شنر المحامي الذي جلب الشكاوى بخصوص الانتهاك العسكري إلى المحكمة البريطانية، وقال انه رحب بقرار التحقيق.

مازن يوسف من الرابطة العراقية قال "إن عوائل العراقيين الذين تعرض أحباؤهم إلى التعذيب لحد الموت ينتظرون هذا اللحظة الحاسمة وسوف نعمل ما بوسعنا لتغطية هذه القصة.. والتي أدت إلى موت أبنائهم".

وأمام المحكمة طالب ستة عراقيين المحكمة للقيام بتحقيق مستقل عام بشأن الاتهامات بخصوص قيام الجنود بقتل ٢٠ أسيراً تم مسكهم بعد المعركة التي حدثت في جنوب العراق.خلال ٢٠ يوماً من التحقيقات عرض محامو العراقيين الأدلة التي تدعم مزاعمهم بان الأسرى تم أخذهم إلى القاعدة البريطانية، وإلى معسكر أبو ناجي حيث تم تعذيبهم وقتلهم ومن ثم تشويه جثثهم.

أنكرت وزارة الدفاع البريطانية مسؤولية الجنود البريطانيين عن حالات سوء المعاملة للمعتقلين العراقيين. لكن وزير الدفاع بوب اينزوورث أذعن في المحكمة العليا عن وجود معلومات غير كاملة أمام القاضي والتي على ضوئها يمكن إعطاء حكم بشأن الادعاءات المزعومة.

منذ بدء جلسة استماع المحكمة العليا حاول محامو وزارة الدفاع أن يبرهنوا بان الـ٢٠ قتيلا قد قتلوا خلال القتال وبان تحقيقا مستقلا وفعالاً قد بدأ من قبل الشرطة العسكرية الملكية.

وقال وزير القوات المسلحة بيل راميل بعد تأجيل الجلسة "انه من الواضح لم يتعرض احد لسوء المعاملة أو القتل من قبل القوات البريطانية، وانه لم يتم تشويه الجثث في ارض المعركة، وهنالك دليل مستقل يدعم هذا الكلام، لذلك نحن نشعر بالأسف حيال فشلنا في توفير المعلومات الكافية التي تساعد المحكمة على تحديد الحقائق.

الطريق طويل لتحقيق العدالة

× الرابع عشر من مايو/أيار ٢٠٠٤: معركة (داني بوي) التي دارت بين الجنود البريطانيين والمتمردين العراقيين بالقرب من المجر الكبير وميسان.

× الخامس عشر من مايو/أيار: تم جلب ٢٠ جثة إلى ذويها من قبل القوات البريطانية.

× السابع عشر –التاسع عشر من مايو/أيار: قامت جمعية الصليب الأحمر بإجراء زيارة إلى مركز الاعتقال بسبب الادعاءات بشان سوء المعاملة وقد طلب أطباء الجمعية من القوات البريطانية بدأ تحقيقا بخصوص هذه المزاعم.

× التاسع عشر من مايو/أيار: تم تسليم مسودة رسالة من قبل وزير الدفاع إلى توني بلير يعلمه بالادعاءات الموجهة للجيش البريطاني.

× تشرين الأول ٢٠٠٧: مراجعة قضائية لإكمال القضية.

× نيسان ٢٠٠٩: أنكرت الحكومة أي عمل خاطئ بالنيابة عن الجنود وقالت بان العراقيين قد قتلوا أثناء المعركة.

× السادس عشر من تموز: أقرت الحكومة بضرورة البدء بتحقيق جديد.

عن الاندبندنت